مكتبة المعهد
قسم الدوريات
غير مصرح بأخذ نسخة من المكتبة
Qatar University Library
P.O. Box No. 2713 DOHA
Acc. No.
Class No.
Date

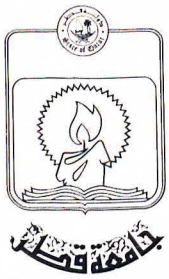

المجلة العلمية

كلية الإدارة والإقتصاد

مجلة علمية سنوية محكمة

العدد الثالث

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

نحـــو منهـــج تكاملـــي
في فهم ظاهرة التحضر واستخلاص
الاتجاهات العامة المرتبطة بها

د. ســـليمان بطارســـة
جامعـة اليرموك / الأردن

* مقدمـــــة :

قدرت نسبة السكان الحضر في العالم عـام ١٨٠٠م بحوالي ٣٪ من مجموع الحجم الكلي للسكان، ثـم ارتفعت هذه النسبة الى ٦ , ١٣٪ في مطلـع هذا القرن واستمرت بـالارتفاع لتصل الى حوالي ٤٠٪ مـن السكان في بداية العقد الثـامن من هذا القرن، ويتـوقع الكتاب المختصين أن تصـل هـذه النسبـة في عـام ٢٠٥٠م الى حـوالي ٩٠٪ مـن سكـان العـالم. (التميمي، ١٩٨٥، الصباريني، ١٩٨٣).

وفي الواقع فقد لعبت عدد من العوامل دوراً حاسماً في تعميق مسارات التحضر في العالم أجمع. ولعل أهمها: الانتقال من حياة البداوة وحياة الارياف الى حياة المدن حيث تتوفر في هـذه المراكز الكبرى الخدمـات وفـرص العمـل. وجاء انتشـار التعليـم ووسـائل الثقافـة والاتصال الحديثة ليسرع في عملية التحضر ويساعد في انتشارها على مستوي المدن الكبري والصغري وحتي في الارياف.

لكن هذه العملية لم تتم بدون مشاكل وغالباً ما كانت هذه المشاكل تزداد تعقداً مع زيادة درجة التحضر، ومن هذه الصعوبات المرتبطة: نقص المسـاكن أو عدم ملاءمتها وصعوبة المواصلات والنمـو الحضري غير المنظم، ثـم تأتي المشـاكل الأصعـب كالمشـاكل النفسيـة والاجتماعيـة المتمثلة في سـوء التكيف وضعـف الاتصـال والتواصـل بين مختلف طبقـات المجتمع.

ورغم ان هذه الظـاهـرة هي ظاهـرة عالمية الا ان أغلب الـدراسات التي تناولتهـا كانت ذات طبيعة وصفية واحصائية تناولت بلداً معيناً أو منطقة اقليمية معينة (Smith 1979).

* هـــدف البحـــث وأهميتـــه :

جاءت هـذه الدراسة كمحـاولة للإحـاطة، بشكل أكثـر شمولية، بظـاهرة التحضر، حيث أن أغلب الدراسات السابقة ركزت عليها كظاهرة اجتماعية وتبرز أهمية هذه الدراسة من حيث:

أولاً: أن التحضر ظاهـرة عالميـة وليست وطنية فحسـب، فدول العـالم متطورة كـانت أم نامية، شرقية أم غربية تشهد هذه الظاهرة وتعيشها بآمالها والآمها.

ثانيا : انها تتعمق يوماً بعد يوم في كافة بلدان العالم وذلك نظراً لانتشار وسائل الثقافة والمواصلات والاتصال ضمن مناطق البلد الواحد وبين الدول المتجاورة وحتى البعيدة عن بعضها البعض .

ثالثا : أن هناك ضرورة للتصدى للمشاكل الناجمة عنها ، فاذا ما تركت هذه المشاكل دون حلول فانها وبدون شك ستتفاقم وسينجم عنها مشاكل جديدة ربما تكون أكثر صعوبة وتعقيداً .

وتأتي أهمية دراسة هذه الظاهرة من قناعة الباحث أن المشاكل التي تعاني منها الدول تتأثر في كثير من الحالات بالأوضاع الموجودة في الدول الأخرى . فقد ازداد الانفتاح بين دول العالم أجمع ، رغم اختلاف الأنظمة السياسية فيها ولم يعد الانعزال السياسي والاقتصادي ممكنا في حياة الدول المعاصرة . لقد ظهر هذا الاتجاه واضحاً قبل نهاية هذا القرن ونتوقع ان يشهد القرن المقبل مزيداً من الانفتاح بين الدول والشعوب .

وتركز هذه الدراسة على محاولة التعرف على طبيعة عملية التحضر واستخلاص الاتجاهات العالمية المرتبطة بها ففهم هذه الظاهرة والاتجاهات العامة التي تصفها أو ترتبط بها هي أول الوسائل الضرورية للتعامل معها . ولعل من شأن مثل هذا الفهم أن يفيد الادارة باعطائها مؤشرات لعملها في المستقبل .

كما يفيد الدارسين لموضوع التحضر من حيث تعميق هذا الفهم من وجهة نظر علوم مختلفة كعلم الاجتماع وعلم القانون والعلوم الادارية . . وليس من زاوية علم الاجتماع فقط . وبذلك يقل الانتقاد لدراسات التحضر التي هي دراسات اجتماعية (Sociological) في غالبيتها .

* منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي بهدف الوصول الى الاستنتاجات المرتبطة بالموضوع ، وحاولت تحليل الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة كالبعد التاريخي والبعد المتعلق بالمفهوم ، كما استخدم المنهج المقارن عند بحث مفهوم التحضر والمشكلات الناجمة عن هذه الظاهرة . وقد اختار الباحث ان تكون المقارنة بين الدول المتطورة والدول النامية نظراً لوجود مفارقات واضحة بينها ضمن هذا الموضوع . وقد استفاد من المساهمات التي

قدمتها العلوم ذات العلاقة كعلم الاجتماع والإدارة والقانون. بحيث أن المنهج أصبح تكاملياً يأخذ بالبعد التاريخي والبعد الفكري (مفهوم التحضر والمشكلات الناجمة عنه) (Interdisciplinary Approach).

*** أولاً : المدخل للتحضر - التطور التاريخي للمدن :**

يرى الكتاب المهتمون بالادارة المحلية ان ظاهرة التمدن هي ظاهرة قديمة، اذ نشأت القرى والمدن الاولى نتيجة تجمع أفراد وعائلات في مناطق معينة مثل ضفاف الأنهار ومنابع المياه ومفترق طرق المواصلات وقد تكونت هذه التجمعات لدرء الخطر الخارجي وتسهيل تنفيذ المشاريع المشتركة كالمعابد والآبار والمطاحن وغيرها. . وبذلك تكونت القبائل والقرى. (العكش، ١٩٨٦ : ١٣).

ومع نمو الأنظمة السياسية وحاجتها إلى وسائل الدفاع، ومع ازدياد عدد السكان وتطور التجارة بين الدول أخذت العواصم والمدن الكبرى بالظهور والازدهار.

وابان عصر النهضة الأوروبية توفر لعدد من المدن الكبرى حكم محلي أدى الى انتعاشها، كما ظهرت في هذه المدن طبقة من أصحاب الحرف وطبقة اخرى من التجار الذي حاولوا ان يكون لمدنهم وضع مميز وذلك لتجنب الوقوع تحت سيطرة الاقطاعين واستطاعت هذه المدن تكوين مجالس محلية، ومن هذه المدن فلورنسا والبندقية وستراسبوغ وغيرها. . وفي فرنسا منحت العديد، من المدن امتيازات خاصة بقيت تتمتع بها حتى عهد لويس الرابع عشر الذي الغى امتيازات هذه المدن (Mileh, 1978: 468).

وكان للثورة الصناعية أثر كبير في كثير من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فازدحمت المدن بالسكان وازداد الطلب على الخدمات المختلفة وظهرت الكثير من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بتشغيل الأحداث والنساء. ولقد استدعي هذا الوضع الجديد وجود إدارة قادرة على الاشراف على نشاطات الوحدات المحلية فظهرت فكرة رئيس البلدية (Mayor) وعندما لم يعد الرئيس المنتخب قادراً على القيام بكافة الأعمال المناطة به، فقد ظهرت فكرة مدير البلدية (Manager City) وقد كان هذا التطور واضحاً في النظام البريطاني اذ تطور نظام الاقتطاع السابق الى نظام للحكم المحلي تم بموجبه تعيين مدراء للمدن (Alderfer, 1964: 1-3).

وفي عام ١٩٥٠ كان في العالم ٧٥ مدينة يربو سكانها على مليون نسمة ووصل هذا العدد الى ما يزيد على ٢٧٣ مدينة في عام ١٩٨٥ (مجلة المدينة العربية، ١٩٨٥ : ١٦-١٧). ويقدر السكان الحضر في العالم بحوالي ٤٠٪ من المجموع الكلي للسكان أما نسبة سكان المدن الى سكان الأرياف في البلاد العربية فقد قدرت عام ١٩٨٥ بحوالي ٥٧٪ من مجمل السكان. (أبو عياش، ١٩٨٢ : ٤٢).

وفي البلاد العربية فقد كانت الزيادة السكانية فوق كل التوقعات فمدينة عمان على سبيل المثال قدر عدد سكانها عام ١٩٤٧ حوالى ٤٠,٠٠٠ نسمة وقد تجاوز المليون نسمة في عام ١٩٨٩. وكذلك مدينة الرياض قدر عدد سكانها بـ١٩,٠٠٠ نسمة عام ١٣٣٧هـ، وقد بلغت حوالى مليون ونصف عام ١٣٩٠هـ.

ويبين الجدول التالي (أبو عياش) نموذج تغير صورة التوزيع السكاني بين الريف والحضر في الوطن العربي.

جدول (١)

تغير الصورة السكانية في العلاقات الحضرية الريفية في الوطن العربي

السنة	عدد السكان الحضر (بالمليون)	٪	عدد السكان الريفين (بالمليون)	٪	العدد الكلي للسكان (بالمليون)
١٩٥٠	١٧	٢٢,٥٪	٥٦	٧٧,٥٪	٧٦
١٩٦٠	٢٧	٣٠٪	٦٤	٧٠٪	٩١
١٩٦٥	٣٨	٣٥٪	٧٢	٦٥٪	١١٠
١٩٧٠	٤٧	٧٣٪	٨١	٦٣٪	١٢٨
١٩٧٥	٥٧,٣	٣٩,٣٪	٨٨,٧	٦٠,٧٪	١٤٦
١٩٨٠	٧١	٤٣٪	٩٤	٥٧٪	١٦٥
٢٠٠٠	١٦٢	٥٥٪	١٣٣	٤٥٪	٢٩٥

ومن الجدير بالذكر ان المشاكل التي تعاني منها الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية أكثر تعقيداً من تلك التي تعاني منها الدول المتطورة، لذا فان ميزانية المدن في البلدان العربية تستحوذ على النصيب الأكبر من ميزانيات الدول العربية. (مجلة المدينة العربية، ١٩٨٥: ١٦).

ولقد شهد القرن العشرين ثورة معرفية لم يشهد لها العالم مثيلاً من قبل تمثلت في انتشار وازدهار المؤسسات التعليمية والتثقيفية من جهة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في نشر الثقافة والعلم من جهة اخرى، كما شهد هذا القرن ثورة صحية تمثلت في تحسين الخدمات الصحية وارتفاع الوعي الصحي. هذا بالاضافة الى الثورة السكانية التي ذكرت اثناء طرح موضوع انتشار التحضر.

هذه العوامل جميعها فرضت أعباءاً اضافية على الادارة العامة والادارة المحلية على السواء حيث انها اسهمت جميعاً في زيادة الوعي مما زاد الطلب على الخدمات التي تقدمها الوحدات المحلية، كما زادت الهجرة الى مراكز المدن سعياً وراء مزيد من الخدمات ومزيد من فرص العمل التي قد لا تتوافر في الارياف. أو انها اسهمت في زيادة عدد السكان وبالتالي اوضحت الحاجة الى مزيد من الخدمات.

لذا وجب على الادارة المحلية ان تستجيب الى هذه العوامل وهذه الاستجابة يفترض ان تكون أولا وقبل كل شيء على مستوي التخطيط والتنظيم.

*** ثانياً: مفهوم التحضر ونمو المدن (منحي مقارن):**

ان استعراض الأدب المقارن حول موضوع التحضر "Urbanisation" يظهر أن هذا الاصطلاح يدل على معان مختلفة. اذ قد يعني الكثافة السكانية وازدحام المساكن او تجزئة العمل أو التعددية او مجموعة معينة من هذه المعاني. وغالباً ما نعزو كثيرا من المشاكل المعاصرة لعملية التحضر رغم ان هذه المشاكل في الواقع غالباً ما تنتج عن أخطاء في توزيع النشاطات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية (Smith, Ibid: PVII).

ويوضح د. عبدالحميد سعد هذه الظاهرة (سعد، ١٩٨٣: ص ٢٣٢) من خلال ثلاثة أبعاد:

- البعد الأول: من خلال التعرف على البناء الفيزيقي للمجتمع ككبر حجم المجتمع

وعدم التجانس وتمايز الخصائص.

- البعد الثاني: من خلال النسق الاجتماعي بوصفه نسقاً يتضمن الخصائص الأساسية للبناء الاجتماعي ونمط العلاقات السائدة. اذ تتميز الحياة الحضرية بانتشار العلاقات الثانوية بين الأفراد وضعف روابط القربي.

- البعد الثالث: ضرورة الوقوف على الاتجاهات والقيم المرتبطة بالظواهر المرضية للسلوك.

كما يبين الكاتب ان الحضرية هي مسألة درجة، اذ لا يتأثر المقيمون الجدد في المدينة بالحياة الحضرية كثيراً الا بعد مرورهم بمراحل متعددة. كما انها ليست مقصورة على المدينة اذ قد توجد في الريف احياناً. ويفرق الكاتب بينها وبين التصنيع، اذ ليس من الضروري أن يعمل سكان المدن في الصناعة. لذا فان من أهم خصائص الحضرية من وجهة نظر الكاتب، والتي نتفق معها في هذا المجال، ان الحضرية تعنى المرونة والتكيف الملائم للتغيرات المستمرة. فالحضرية اذن كما نراها هي طريقة تفكير وأسلوب حياة يتصف بدرجة عالية من العقلانية والوعي والقدرة على التكيف والتطور.

ويميز الدكتور الفاروق زكي بين التحضر والحضرية (يونس، ١٩٧٢: ٨) (Urbanism/Urbanisation).

فالتحضر كما يقول هي عملية، بينما الحضرية هي الحالة المترتبة على هذه العملية أو الناتجة عنها، بمعنى أن التحضر هو العملية التي بمقتضاها يتحول المجتمع الريفي الى مجتمع حضري، أو تأخذ القرية طابع المدينة، وهي العملية التي عن طريقها تنشأ المدن وتتطور، بينما الحضرية هي الحالة الناتجة عن ذلك وبها يأخذ المجتمع الطابع الحضري أو يصبح مجتمعاً حضرياً.

وفي العالم الغربي يعتبر لويس ويرت Louis Wirth وثيودور روزاك Theodore Rozak وريتشارد سينيت Richard Senneth من أشهر المفكرين الذين قدموا اطاراً نظرياً شاملاً (Smith, 1969: pVII) لاثار ومظاهر عملية التحضر على الفرد والمجتمع.

يعرف "ويرت" (Wirth) المدنية بأنها تجمع دائم يتصف بثلاث صفات هيكلية هي كبر الحجم والكثافة السكانية والتعددية الاجتماعية Large size, density and heterogenity.

ويرى انه على الرغم من ارتباط هذه الخصائص الثلاث ببعضها البعض في الحياة العملية الا انه يمكن دراسة كلا منها على انفراد. فالحجم بشكل عام يعني اتساع المساحة وبالتالي الفردية، وغياب العلاقات الشخصية الحميمة أو على الأقل ضعفها. أما الكثافة السكانية فتعني الاتصال المباشر والعلاقات الاجتماعية المتباعدة وقد تعني التنوع والتخصص احياناً وربما التنافس والتناحر احياناً اخرى. والتعددية الاجتماعية تدل على التنوع في أنماط السلوك والتنافس والتضارب احياناً مما ينتج عنه تشكيل مجموعات ضاغطة غير رسمية قد تؤدي احياناً الى الفوضى والجريمة بشتى أنواعها. ويرى الكاتب أن من أهم النتائج السلبية لعملية التحضر هي التقليل من القيم المشتركة بين الأفراد مما قد يسبب صعوبة في التكيف ومشاكل نفسية صعبة احياناً.

أما "سينيست" (Senneth) فيقدم فكرة مختلفة تماماً، مفادها ان الكثافة السكانية والتعددية لم تعد هي الخصائص الرئيسية للمدن الكبرى اذ يرى ان المدن الكبرى قد وصلت الى درجة عالية من التنظيم مما يقلل من الاختلاف والتنوع. غير انه يرى أن التنظيم يجب ان لا يطعن به بسبب الاختلاف والتنوع اذ يرى أن هذه صفات هي سمات أساسية وضرورية من أجل النمو السوي للأفراد.

ورغم اننا نتفق مع الكاتب في أهمية الاختلاف والتنوع للنمو السليم للأفراد الا اننا لا نرى أن التنظيم السليم يجب ان يطغي بالضرورة على الخصوصية والتنوع بل يمكن أن يسمح بها ويشجع عليها. وهناك أمثلة على ذلك في كثير من بلدان العالم حيث لا تسمح الكثير من الادارات المحلية القائمة بهدم البيوت القديمة حتى ولو كانت مخالفة للتنظيم احيانا باعتبارها ثروة سياحية وطنية.

يمكن ان نستنتج مما سبق ان هؤلاء المفكرين قد تأثروا بالعلوم الانسانية والاجتماعية وبالتالي ركزوا على هذه الجوانب النفسية والاجتماعية المرتبطة بعملية التحضر.

أمافي فرنسا فان موضوع التحضر قد درس أيضاً من جانب الفقهاء وعلماء القانون اذ يعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الأساسية التي تدرس في أقسام القانون العام. وقد لخص الفقيه المعروف اندريه دي لوبادير (Andre du Laubadere, 1986; 385) المراحل التي مر بها قانون التحضر كما يلي:

- التحول من قانون البناء الى قانون التحضر.

- التحول من قانون التحضر الذي يفرض بالقوة والقسر من قبل الادارة الى قانون التحضر الذي يحظي بالقبول والدعم من أغلبية فئات المجتمع .

ويعتقد الكاتب ان الجانب العقاري أصبح حديثاً من أهم جوانب عملية التحضر وذلك لأن المشاكل المرتبطة بالعقارات هي أهم المشاكل التي تعاني منها المدن، وكذلك فان ارتفاع أسعار العقارات واستخدامها حديثاً كأسلوب للمضاربات التجارية قد ركز الاهتمام على هذا الجانب .

وفي هذا المجال لابد من الاشارة الي مساهمة العالم ابن خلدون في شرح مفهوم التحضر . وحيث كان التباين واضحاً بين حياة البادية وحياة الريف في عهده فقد استنتج هذا العالم ان التاريخ ما هو الى حركة انتقال من البداوة الى الحضارة عبر الدولة . وحينما تصل الدولة الى درجة عالية من الحضارة فانها تتفكك . واذا ما سأل ابن خلدون عن سبب ذلك فانه يجيب "ان هذا يحدث بمقتضى "العمران" وهذا التفسير لا يرضي بطبيعة الحال ابناء القرن العشرين لأننا لا نقبل تفسير الأمور بنتائجها وانما لابد من البحث فيما نراه (الجابري، ١٩٨٠ : ٢٩٧)، لذا فالفكرة التي لاقت وتلاقي الاعتراض هي فكرة خشونة أهل البادية ورقة أهل الحضارة اذ لم تعد هذه الفكرة دقيقة وخاصة بعد أن أصبح استخدام التكنولوجيا أداة بيد أهل المدن أكثر من أهل الريف , وان الانتقال الفعلي من حياة البداوة الى حياة الحضر يحتاج الى فترة طويلة من الزمن ولا يحدث بفعل الفطرة . ذلك لأن الريفي حتى وان سكن المدينة يبقي يعيش حياة ريفية ويسلك سلوك أهل الريف وخاصة في السنوات الأولى من انتقاله الى المدينة .

ويمكننا القول أن الحضرية تعني اسلوباً في المعيشة يتمتع الفرد والمجتمع من خلاله بمكتسبات الحياة المعاصرة في المدينة من خدمات متنوعة وأساليب رفاهية تقدمها المدينة المعاصرة وهذا هو الجانب الايجابي للعملية، كذلك فان لها اثاراً سلبية تتمثل في الضياع والشعور بالعزلة وصعوبة التكيف وحتي الأمراض النفسية الصعبة كانفصام الشخصية وغيرها . . ومن أجل معالجة الأثار السلبية هذه وتنظيم الحيا ة في المدن الكبري لابد من اطار قانوني ونفسي واجتماعي متكامل ينظم مستلزمات الحياة فيها بحيث لا يكون مجرد اطار قانوني جامد وانما إطاراً انسانياً يسمح بالحرية المسؤولة ويستوعب المتغيرات المختلفة التي تؤثر في حياة المدينة سلباً أو ايجاباً . وهذا يعني انه لابد من مشاركة علماء الاجتماع

وعلماء النفس والتربية والفنانون والمهندسون من أجل التخفيف من المزايا السلبية لحياة المدينة وتدعيم الايجابيات التي قد تنشأ عن العيش فيها .

*** ثالثاً : المشكلات المرتبطة بالتحضر (منحى مقارن) :**

من الصعب ضمن اطار هذا البحث الاحاطة بكافة المشكلات المرتبطة بالتحضر كما أن الاحاطة الشاملة بهذه المشاكل ليست من الأهداف التي يسعي لها البحث . ويمكن القول أن المشكلات الناجمة عن عملية التحضر يمكن أن تستغرق بحثاً أو حتي عدداً من الأبحاث التي تعالج هذه المشكلات من حيث طبيعتها وأنواعها وأساليب حلها . ان الهدف من بحث المشكلات ضمن اطار هذا البحث هو مقارنة المشاكل المرتبطة بالتحضر في الدول المتطورة والدول النامية من أجل تعميق فهمنا لطبيعة عملية التحضر ذاتها .

لقد اتضح للباحث من خلال القراءات الخاصة بهذا البحث ان لكل مدينة مشاكلها الخاصة بها ، وان هذه المشاكل تختلف من مدينة لاخرى ضمن البلد الواحد وحتي ضمن المنطقة الاقليمية في الوطن الواحد .

كما تبين ايضاً ان المشاكل التي تعاني منها المدن بشكل عام هي مشاكل متعددة ومعقدة ومتنوعة يختلف حجمها من بلد لآخر ومن مدينة لأخرى ومن فترة زمنية لاخرى . تؤثر فيها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والمادية .

لذا فان الهدف من خلال هذا البحث هو توضيح الخطوط العريضة التي توضح طبيعة المشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث من جهة ودول العالم المتطور من جهة اخرى كذلك فإن صعوبة التعرف الى مشاكل الدول الشرقية وتشابه المشاكل التي تعاني منه مع مشاكل الدول النامية هي الأسباب التي أدت الى عدم دراسة هذا الموضوع بشكل مستقل ضمن نطاق هذا البحث .

أ - المشاكل التي تعاني منها مدن العالم المتطور :

يمكن القول أن البلدان في العالم الغربي قد أكملت بناء "البنية التحتية" (Infrastruc-ture) اللازمة لعملية التحضر . لكن ذلك لا يعني أن هذه البلدان قد حلت جميع الحاجات للخدمات بشكل مطلق لذلك لم تعد المشاكل المادية هي المشاكل الأساسية التي تعاني منها مدن العالم المتطورة . لقد أظهرت المرحلة الحضارية التي تمر بها مدن العالم المتطور مشاكل

من نوع خاص . وباختصار يمكن ان نوضح أن المشاكل النفسية والاجتماعية والبيئية هي أهم المشاكل التي تخص مدن العالم المتطور . وأهم الأسباب التي تقف وراء هذه المشاكل هي : اتساع رقعة المدينة وكبر حجم السكان مما يجعل العلاقات بين الأفراد سطحية . ويزيد في عدم تعمق العلاقات بين أهل المدن ضيق الوقت لديهم نظراً لانهم يصرفون جزءاً هاماً من وقتهم في التنقل بين مكان العمل ومكان السكن . كذلك فان الحضارة الغربية تركز على مبدأ الفردية "Individualism" في الحياة ، وقد عزز نمو المدن هذه الظاهرة وأصبح الفرد يشعر بالعزلة حتي بين أهله وذويه . ونتج عن اختلاط فئات السكان من مختلف أنحاء البلد بالاضافة الى الاجانب صعوبة في التكيف وتمايزا في العادات والتقاليد والقيم سببت وعمقت المشاكل النفسية وأوجدت مشاكل اجتماعية وحتي أدت احياناً الى الانحراف . المتمثل في الادمان على المشروبات وتعاطي المخدرات الخ . . ونتج عن هذه المشاكل المترابطة نسبة أعلي من الانتحار وأمراض عديدة كالهلوسة والكبت النفسي وانفصام الشخصية وغيرها ...

ومشاكل البيئة اتضحت في هذا العقد من الزمن رغم أن جذورها تمتد الى عقود سابقة وربما قرون سابقة ايضاً، لكنها أصبحت أكثر حدة نتيجة لتقدم وتنوع الصناعة وكبر حجمها . لذا فقد أصبح شعار المحافظة على البيئة ليس هما وطنياً فحسب بل هماً عالمياً . ولعل مؤتمر لاهاي لعام ١٩٨٩ هو خير دليل على الاهتمام العالمي بشؤون البيئة حيث عقد هذا المؤتمر لدراسة ظاهرة الخلل في طبقة الازون المحيطة بالغلاف الجوي من أجل تدارك هذا الخطر قبل فوات الاوان . لقد أثرت هذه المشاكل بدورها على الوضع السياسي لذا فقد تشكلت مجموعات لحماية البيئة اتخذ بعضها شكل الأحزاب السياسية وبعضها شكل جمعيات حماية البيئة .

ان هذا التبسيط الزائد للمشاكل التي تعاني منها مدن العالم المتطورة لا يلغي المشاكل المادية الاخرى التي قد تعاني منها بعض مدن هذه البلدان كأزمات المواصلات والضوضاء والنقص في المساكن أو عدم ملاءمتها . لكنه يمكن القول أن هذه المشاكل ذات الصبغة المادية تحتل مرتبة ثانوية مقارنة بالمشاكل النفسية والاجتماعية التي تم تفصيلها .

ب - المشاكل التي تعاني منها المدن في العالم النامي :

تعاني الكثير من مدن العالم الثالث من عدم كفاية البنية التحتية وحتى أحياناً من عدم

وجودها . اذ ان هناك مشكلات تتعلق بنقص المياه أو عدم ملاءمتها للشرب أو نقص الانارة أو ازمات المواصلات الخ . . وينتج عن هذه المشاكل مشاكل اخرى كالمرض والحوادث والإعاهات المختلفة .

كما تعتبر مشكلة ضعف التخطيط والتنظيم من أهم المشاكل التي أشارت اليها الدراسات المتعلقة بالدول النامية (الحماد، ١٩٨٣ : ٩٧) ويعتقد الباحث ان وجود خطة وطنية متكاملة يسهل عملية وضع خطط اقليمية واخرى على مستوي المدينة ويضمن بالتالي حداً أدني من التخطيط والتنظيم .

وتبين بعض الدراسات أن من أهم المشاكل التي تعاني منها مدن العالم الثالث هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة بين مدن البلد الواحد وحتي أحياناً ضمن احياء المدينة الواحدة (الحماد، ١٩٨٣ : ١٧) .

كما تشير دراسات اخرى في مجال الادارة العامة والادارة المحلية أن القوانين والأنظمة الخاصة بمجالس المدن غير متطورة لتواكب التغيرات التي حدثت في هذه المجتمعات . . وفي الاردن على سبيل المثال فان بعض هذه القوانين يعود الى بداية الخمسينات من هذا القرن - عهد الاستقلال وان التعديلات التي أدخلت هي تعديلات طفيفة لا تتناسب مع ارتفاع نسبة التعليم وتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية . (القريوتي، ١٩٨٩ : ٨٥) . اذ يعود قانون إدارة القرى في المملكة الاردنية الهاشمية الى عام ١٩٥٤ كما يعود قانون البلديات الى عام ١٩٥٥ .

زد على ذلك أن مدن العالم الثالث تعاني من مشاكل بيئية أيضاً لا تقل عن تلك التي تعاني منها الدول المتطورة اذ لم تزد عنها في كثير من الأحيان . كما أن المشاكل النفسية والاجتماعية قد أخذت تتسرب الى حياة المدن في العالم الثالث بسبب كبر حجمها وتزايد أعداد السكان فيها من جهة وبفعل التقارب الحاصل بين مدن ودول وشعوب العالم بفعل وسائل الاتصال والمواصلات الحديثة .

من هنا يمكن الاستنتاج أن المشاكل التي تعاني منها الدول النامية تحتاج الى جهد أكبر والى قدرات مالية وتخطيطية فالوقاية خير من العلاج . ولعل ادراك هذه المشاكل هو الخطوة الاولى الضرورية من أجل حلها قبل ان تتراكم أكثر فأكثر حيث يتعذر عندها حلها .

ونظرا لأهمية موضوع التحضر وضرورة معالجة المشكلا ت الناتجة عنه فقد جاءت أهداف منظمة المدينة العربية وقبل أكثر من عشرين عاماً في سباق مع الزمن من أجل الاسهام في حل المشكلات التي تعاني منها المدن في العالم العربي وبالتالي تطوير هذه المدن. ولعل من أهم تلك الأهداف الحفاظ على هوية المدينة العربية وطابعها الحضاري المتميز والارتقاء بمستوي الخدمات والتنسيق بين البلديات ومساعدة مدن الأعضاء على تنفيذ الحلول للمشكلات عن طريق تقديم القروض. وقد عقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات، كما شجعت البحوث والزيارات.

*** رابعاً: الاتجاهات العالمية المرتبطة بالتحضر ونمو المدن الكبرى (استنتاجات من الأدب المقارن) :**

من خلال الأدب المتصل بالموضوع تبين ان التحضر ظاهرة عالمية تتمثل في زيادة عدد سكان المدن الكبرى والصغرى على السواء، وترتبط بنمو الوعي الثقافي وأدوات الحضارة المعاصرة والمتطورة باستمرار وتترجم من خلال سلوك الأفراد والجماعات.

لقد توضح أيضاً أن هذه الظاهرة ليست حكرا على الدول المتطورة وانما تشاركها فيها ايضاً الدول النامية رغم الاختلاف في درجة هذا التحضر وفي أدواته والنتائج المترتبة عليه.

يقدر السكان الذين يقطنون المدن اليوم بحوالى ٤٠٪ من سكان العالم ويتوقع أغلب الباحثون أن هذا العدد سيزيد عن ٩٠٪ في منتصف القرن القادم، لذا فالاتجاه الأول المرتبط بالتحضر هو تعمق هذه الظاهرة ذاتها بمرور الايام (٧) ويدعم فكرة تعمق هذه الظاهرة التحسن المستمر في التعليم وفي أدوات الاتصال والمواصلات.

ان تعمق هذه الظاهرة يقضي بضرورة احداث التوازن بين المدينة والريف من جهة وبين مختلف احياء المدينة الواحدة من جهة اخرى.

هناك اتجاه عالمي لنمو المدن وما حولها من ضواحي لتشكل مناطق ممكتظة بالسكان تحيط بالمدن يطلق عليها (Metrtopolitian areas) (O'Leary, 1978: 378) وهذه الظاهرة تستدعي أن تعي الجهات المسؤولة عن اعادة تنظيم المدينة الحجم الجديد للتجمع السكاني، وان تحاول ملاءمة الخدمات مع التجمعات السكانية. هذا بالاضافة الى مراعاة عملية التخطيط الهادف للتوازن في عدد السكان بين مختلف المناطق وبما يراعي طبيعة المنطقة الجغرافية والنشاطات الاقتصادية فيها.

وقد بدأنا نشهد اتجاهاً مغايراً للاتجاه السابق وهو ما يسمي بالهجرة المعاكسة المتمثلة بالنزوح من المدن الكبرى الى المناطق الريفية وقد برز هذا الاتجاه بفضل عوامل متعددة أهمها ارتفاع نسبة تلوث الهواء وكثرة الضجيج والازدحام في المدن الكبرى، وبالمقابل تحسن في طرق المواصلات والخدمات في المناطق الريفية وقد توضحت هذه الظاهرة في أغلب الدول المتطورة مثل فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الولايات المتحدة على سبيل المثال ينمو السكان الحضر بنسبة ١٠٪ بينما يقدر نمو السكان في المناطق الريفية بمعدل ١٥٪ (التميمي، ١٩٨٥، الصباريني، ١٩٨٣). ويتوقع أن تزداد هذه الظاهرة تعمقاً بمرور السنوات حيث ستقل الفوارق بين المدن والارياف أكثر فأكثر، وفي الدول النامية أخذت هذه الظاهرة بالنمو التدريجي، لذا فاذا ارادت الدول النامية مزيداً من التوازن بين المدن والأرياف عليها أن تسارع في اكمال مشاريع البنية التحتية في الأرياف أولاً ثم بامكانها البدء بانشاء المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق.

والظاهرة المرتبطة التي تلفت الانتباه في مدن العالم اليوم هي ظاهرة تميز العواصم. اذ تحظي عواصم الدول باهتمام أكبر من قبل الهيئات المحلية وذلك راجع لارتباط هذه العواصم بالتراث القومي ولكنها مراكز متميزة للنشاطات السياسية.

لقد ارتبط نمو مدينة باريس في الستينات ونمو لندن في الثمانينات بفكرة وطنية اذ اعتبرت هاتين العاصمتين من وجهة نظر الأنظمة السياسية التي سادت في هذه البلدان مراكز ترتبط بالعزة الوطنية (Rhodes, 1987: 194)، غير أن تميز العواصم لا يكفي اذ لابد أن يحاول القائمون على الادارة المحلية الاهتمام بكافة المراكز الحضرية سواء كانت عواصم أم لم تكن، ويدعم هذا الرأي تقدم وسائل المواصلات والاتصال اذ ستكون المراكز الحضرية الاخرى مراكز جذب وخاصة المناطق السياحية منها ويعتقد الباحث ان المراكز السياحية ستحظي باهتمام أكبر مستقبلاً وربما تنافس العواصم كأماكن جذب داخلي وخارجي معاً. لذا فان الاهتمام بهذه المناطق هو ضرورة عصرية تخدم الاقتصاد القومي وتلبي المطالب الديمقراطية لسكان هذه المناطق.

ان الحفاظ على المعالم التاريخية البارزة لأي بلد من البلدان هو واجب وطني وجزء أساسي من عملية التحضر، نظراً لارتباط الأماكن التاريخية بقيم المجتمع وتقاليده وعزة

نفسه. لذا فان التحضر لا يعني بأي شكل من الأشكال هدم كل ما هو قديم، وانما يمكن اعتبار الحفاظ على المعالم الاثرية القديمة والابنية القديمة ضرورة وطنية وثروة وطنية ايضاً. (مجلة المدن العربية، ١٩٨٦ : ٣٨). ولقد اعتبر الحفاظ على المعالم العربية القديمة احدى أهداف منظمة المدن العربية. (عشرون عاماً في خدمة المدينة العربية، ١٩٦٧-١٩٨٧ : ١٢)

ويمكن أن ترتبط هذه الظاهرة السابقة التي تم ذكرها والمتمثلة في ضرورة زيادة الاهتمام بالمناطق السياحي، اذ تشكل المعالم القديمة للمدن عاملاً هاماً من عوامل الجذب السياحي. لذا تحرص هذه الدول على تنمية هذه المدن وتزويدها بالخدمات التي تسهم في ترويج السياحة. لا شك أن عملية التحضر تفترض اكتمال البنية التحتية (Infrastructure) للمجتمع، لذا لابد أن تقوم الدول النامية اولاً وقبل كل شيء بمحاولة اكمال البنبي التحتية وبعدها يمكن لها أن ترفع مستوي الخدمات الاخري كالخدمات الترفيهية والترويحية. ولقد استقر الرأي اليوم أن التخطيط الأقليمي هو خير ضمانه لبناء البني التحتية. وبشكل منظم ودون هدر للطاقات (O'Leary: 1987: 37).

ان الحفاظ على البيئة هو اهتمام عالمي اليوم وعملية التحضر تقضي الحفاظ على الهواء والماء والجو صالحاً وملائماً للعيش. ولم تعد عملية الحفاظ على البيئة مجرد شعار نرفعه بل لابد من تخصيص أقسام متخصصة للحفاظ على البيئة على مستوي المجالس المحلية لنقل هذا الموضوع من شعار الى واقع تطبيقي ملموس.

ان عملية التحضر على مستوي المدينة تعني ايضاً الاهتمام بالأمور الجمالية والفن المعماري، لذا فقد وضعت المجالس المحلية للمدن خططاً اقليمية يستلزم مطابقة الأبنية للمواصفات الجمالية والفنية. وينسجم هذا الاهتمام ايضاً مع الاهتمام بالسياحة والمحافظة على البيئة لكبر حجم المدن وتوسع حدودها وتنوع اهتماماتها لذا لابد ان تتسع اختصاصات المجالس الادارية لهذه المدن بما يتلائم والتطورات العديدة. من هنا لم يعد اهتمام المجالس المحلية منصباً على تقديم الخدمات الأساسية فقط وانما اتجه ايضاً الى الاهتمام بالأمور الثقافية والتربوية والسياحية أيضاً.

الخاتـــــمة

مما سبق يمكن القول ان ظاهرة التحضر هي أبرز ظاهرة ستميز الحياة في القرن المقبل أن هذه الظـاهرة قد أفرزت مشـاكل مصاحبة ليسـت سهلة بعضها مادي وبعضهـا ذو صبغة اجتماعية ونفسية . كما انها قد تبرز مشاكل ذات طبيعة مختلفة مستقبلاً .

ومن هنا لابد من تضافر الجهود الـوطنية المتخصصة ذات العلاقة والقدرة على المساهمة في تخطيط المدن وادراتها . وبنـاء على الأفكار التي وردت خـلال البحث ومن خـلال نظرة مستقبليـة يمكن اقتراح تشكيـل لجنة أو فـريق عمـل يشرف على تخطيط المدن في المستقبـل يتكون ليس فقط من أعضاء المجلس المحلي المنتخبين وانما من مجموعة من الخبراء والمهتمين بشـؤون المدينـة ، فعلماء التربيـة وعلماء النفس وعلماء الاجتماع لهم عـلاقـة بحيـاة المدينـة ومواطنيها ، كما ان رجال الادارة والقانون يعنون بالمواضيـع الادارية والقانونية كذلك فان الفنانين والمهندسين وخبراء المواصلات معنيين بأمـور التنظيم وخبراء البيئة أيضاً ، معنيون بالحفـاظ على بيئة المدينة نظيفة ومـلائمة للعيش الكـريم الصحي ، لذا يقترح أن تمثـل هذه الفئات جميعـاً في اللجان المخـولة بـالتخطيط لنمـو المدينة والاشراف على سيـاسة التطـوير المستقبلية فيها .

ملخـــــص

تهدف هذه الـدراسة الى فهم ظـاهرة التحضر واستخـلاص الاتجاهات العامـة المرتبطة بها . اعتمدت الدراسـة منهجاً وصفياً لدراسة الظاهـرة وتحليل أبعادها مستفيديـن مما قدم علم الاجتماع والادارة والقانون من مساهمات في هذا المجال .

تبين من الـدراسة أن المدينـة بالمفهـوم المعاصر بـدأت تأخـذ طابعـاً خاصـاً بعد الثـورة الصناعية ، كما تبين أن التحضر لا يعنـي التحول من الريف الى المدينة فحسـب بل اكتساب عادات وقيم وطرق سلوكية خاصة .

وتمت دراسة المشكلات الناجمة عن التحضر ضمن اطـار نظري مقارن (الدول المتطورة / الدول النامية) حيث توضح انه بينما يغلب الطابع النفسي على المشكلات الخاصة بالدول المتطورة فان الطابع المادي هو الشكل السائد لمشكلات الدول النامية .

وتخلص الدراسة الى اظهار الاتجاهات العامـة المرتبطة بالتحضر وأهمها زيادة عدد المدن الكبرى وزحـف عملية التحضر لتشمـل الأريـاف واستئثـار المدن السياحيـة بـاهتمام أكبر اضافة الى تميز العواصم .

واقترحـت الدراسـة أن تلقي مسـؤولية تخطيـط المدن على هيئة متعـددة المعارف تضـم مختصين في التربية وعلـم النفس والادارة والاقتصـاد والقانـون والبيئة والهنـدسة لتجنـب السلبيات الناجمة عن عملية التحضر .

* المراجـع باللغـة العربيـة :

١- أبو عياش، عبدالاله، التحضر في الوطن العربي، مجلة المدينة العربية، العدد الثالث.

٢- التميمي، طاهر جاسم، مسارات التحول الحضري ورصد اتجاهاته في أقطار الخليج العربي، مجلة المدينة العربية، العدد السابع عشرة السنة الرابعة، يوليو ١٩٨٥.

٣- الجابري، محمد عابد، ما تبقى من الخلدونية في كتاب، ابن خلدون والفكر العربي المعاصر من منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، تونس، نيسان، ١٩٨٠.

٤- الحماد، محمد عبدالله، مشاكل المدن والتحضر في المدن السودانية، مجلة مدن وعمران، العدد الرابع.

٥- العكش، فوزي، الحكم المحلي والادارة المحلية، الاسس والتطبيقات العامة، الطبعة الثانية، العين، الامارات العربية المتحدة، ١٩٨٦.

٦- القريوتي، محمد قاسم، رفع الكفاءة الادارية للمجالس المحلية في الاردن (تنمية الرافدين- العدد ٢٧، ١٩٨٩).

٧- سعد، عبدالحميد، الحضر والتحضير والحضرية، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، العدد الثامن، ١٩٨٣.

٨- صباريني، محمد سعيد؛ اتجاهات النمو الحضري في منطقة الخليج العربي ومشكلاته، مجلة المدينة العربية، العدد العاشر، ١٩٨٣.

٩- يونس، الفاروقي زكي، علم الاجتماع، الاسس النظرية وأساليب التطبيق، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٢.

١٠- مجلة المدينة العربية، من منشورات منظمة المدينة العربية، العدد ٢٢ حزيران، ١٩٨٦.

١١- عشرون عاماً من خدمة المدينة العربية ١٩٦٧- ١٩٨٧، من منشورات منظمة المدينة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٧.

١٢- من دراسات المعهد العربي لانماء المدن، تحديات المدن الكبرى وفشل الدول النامية في كبح تضخمها، مجلة المدينة العربية، العدد ١٧، يوليو ١٩٨٥.

* المراجـــع الأجنبيـــة :

Alderfer, Harold, (1964), "Local Government in Developing Countries" New York, Mcgraw - Hill .

De laubadere Andre, (1986), "Traite de Droit Administratif", Tom 11, L. G. D. J.

Mileh, Jerome, (1978), "Urban government in France : Municipal Policy Making in the Centralized State in Administration and Society", Vol. 9 No 4, feb.

O'Leary, Brendan, (1987), "British, French Drama and Tales of Two Cities: Explaining the Reorganization of Paris and London Government, 1957-1986", Public Administration Vol. 65, winter .

Rhodes R., (1987), "The Reform of Local Government" Public Administration Vol. 65, summer.

Smith P. Michael (editor), (1979), "The City and Social Theory", st. Martin Press, New York.